مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: اتجاهات تطور التجارة الخارجية العربية البينية للمدة 1996 - 2007
اسم الكاتب: م.م. أكرم حنا داود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3328
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 09:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠٠ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠
ص ص[١١٧-١٣٤]

اتجاهات تطور التجارة الخارجية العربية البينية للمدة ١٩٩٦ -٢٠٠٧

أكرم حنا داود
مدرس مساعد – قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل
akrm_aboalin@yahoo.com

المستخلص

تعد التجارة العربية البينية ذات أهمية في الاقتصاد العربي، إذ تساعد الصادرات على تصريف الفائض من السلع والخدمات بين الدول العربية، والاستيرادات لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد فيها، فضلاً عن أن التجارة العربية البينية بتفاعلها مع النشاطات الصناعية والزراعية والخدمية تسهم في النمو والتطور الاقتصادي لها.

كما أن التجارة العربية البينية التي تشكل نسبة متواضعة من التجارة الخارجية العربية التي بلغت نسبة ١٠% كمتوسط لمدة البحث في أحسن الأحوال، يحتاج تطورها إلى مجموعة من المستلزمات الأساسية منها، تطوير طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية، فضلاً عن استخدام وسائل تقنية المعلومات والاتصالات وتوفير الموارد المالية التي تعد الحجر الأساس لتنمية القاعدة المادية.

وللدور المهم التي تؤديه التجارة العربية البينية في الاقتصاد العربي لهذا لابد للدول العربية من أن تنتمي هذه التجارة فيما بينها، وأن ترفع هذه النسبة إلى أكثر من ٢٥% خلال السنوات القليلة القادمة، وذلك عن طريق تجاوز العوامل التي تؤدي إلى تحجيم التجارة العربية البينية ومنها: إلغاء القيود الكمركية بين الدول العربية المفروضة على الاستيراد والتصدير، وتجاوز الخلافات السياسية بين الدول العربية التي تؤثر في حجم التبادل التجاري البيني، وتشجيع الاستثمار العربي المشترك.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية العربية البيئية، الاقطار العربية، الاقتصاد العربي، الناتج المحلي الاجمالي.

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٩/٢/٢٢ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٩/٥/٢٨

Directions of Developing the Arabic Intermediate Trade From 1996-2007

Akram D. Hanna
Assistant Lecturer
Department of Economics
University of Mosul
akrm_aboalin@yahoo.com

Abstract

The Arab intermediate trade is considered as very important in the Arab economy, where it helps the exports to promote the surplus of commodities and services among the Arab states, and the imports to meet the needs of the increasing local demand, as well as, beside its reaction with the industrial, agricultural and service activities participated in its economical growth and development. Also, it constitutes a very little rate of the Arab foreign trade which reached to % 10 as an average of the research at best times. This needs to a number of the main requirements such as: developing ground, naval and air ways, as well as, using means of technical communications, and ensuring the financial sources. They are considered the cornerstone to develop the material base and activating the situated industries and developing the related services. Finding new industries may help in developing the Arab intermediate trade. Arab intermediate trade plays an important role in Arab economy, the Arab countries have to affiliate to this type of trade, and increase this rate to more than % 25 during the few next years and passing the factors which lead to weaken the Arab intermediate trade such as: canceling the taxes among the Arab countries imposes on exports and imports, leaving the political disagreements among the Arab countries. This influenced the intermediate trade exchange, encouraging the mutual Arab investment, and securing the intermediate Arab exports and imports, as well as, activating the Economic Unity Council to make a number of measurements lead to activate the Arab intermediate trade.

Key words: The Arab Intermediate Trade, Arab Countries, Arab Economy, gross domestic Product.

المقدمة

تشغل التجارة الخارجية حيزاً في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول، من هنا تعمل كل دولة على تنشيط تجارتها الخارجية بهدف زيادة ذلك الناتج، للوصول إلى تنشيط التجارة الخارجية، وبما أن الدول العربية جزء لا يتجزأ من هذا العالم وبما تملكه من ثروات طبيعية من نفط أو معادن وغيرها، أصبح اهتمامها واضحاً في تنمية تجارتها الخارجية وزيادة عوائدها، منها محاولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ أصبح عدد الدول التي انضمت إلى هذه المنظمة (١٢) دولة عربية هي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، الكويت، سلطنة عمان، قطر، مصر، المغرب، موريتانيا، السعودية)، وهناك القسم الآخر منها لازال يتفاوض من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة وهم (الجزائر، السودان، العراق، لبنان، ليبيا، اليمن).

أما بالنسبة إلى التجارة العربية البينية فإنها تحظى بأهمية استثنائية لما يمكن أن تعكسه من آثار اقتصادية واجتماعية من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في الدول العربية، سواء على النطاق القطري أو القومي في توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول العربية، ولأن واقع هذه التجارة يمثل انعكاساً لمستوى التطور الاقتصادي لتلك الدول من جانب، ولطبيعة العلاقات القائمة بينها من جانب آخر، إذ أنها تعاني من مجموعة من المشكلات والصعوبات الهيكلية والنوعية، ولذلك فإن تجاوز هذه المشكلات من شأنه أن يجعل من التجارة العربية البينية أداة فاعلة للتعجيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول.

تتلخص مشكلة البحث بعدم التنوع النسبي في اقتصاديات الدول العربية، مما أدى إلى حاجاتها إلى التجارة الخارجية لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات، فضلاً عن إسهامها في النمو والتطور الاقتصادي، وكذلك التجارة العربية البينية.

وتأتي أهمية البحث من التعرف على اتجاهات تطور التجارة الخارجية العربية مع العالم الخارجي، فضلاً عن اتجاهات التجارة البينية فيما بين الدول العربية، ويستند البحث إلى فرضية مفادها، أن هناك اتجاهات تطور للتجارة الخارجية العربية مع العالم الخارجي، وكذلك هناك اتجاهات تطور للتجارة البينية العربية ولكنها متواضعة، وقد تم إتباع أسلوب التحليل الوصفي للبيانات والمعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية العربية، وكذلك البينية والمبوبة على شكل جداول معتمداً على المصادر الرسمية منها التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام مختلفة والكتب.

وتضمن البحث ثلاثة محاور تناول المحور الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية وتطورها في الدول العربية واهتم الثاني: باتجاهات تطور التجارة العربية البينية وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي، وركز الثالث: على اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية والبينية، وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

الإطار النظري للتجارة الخارجية وتطورها في الدول العربية

ترتبط دول العالم المتقدمة والنامية ومنها العربية بعلاقات اقتصادية متنوعة ناتجة من قيامها بالتجارة، وذلك لعدة أسباب منها:الحاجة إلى السلع والخدمات، إذ هناك توزيع غير متوازن لعناصر الإنتاج بين تلك الدول، فضلاً عن اختلاف الموارد المعدنية والبشرية، والمستوى التكنولوجي، والكفاءات الإدارية، وغيرها من المتغيرات التي تؤدي إلى التفاوت في إمكانياتها على إنتاج تلك السلع والخدمات، وعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أن كل دولة تقوم باستيراد السلع والخدمات جاهزة الصنع وتصريف الفائض السلعي بتصديره إلى الخارج، ويمكن القول أن التجارة الدولية تسمح لها بالاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية ولتحقيق أقصى إنتاج ممكن.

كما أن التخصص الدولي يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية ومن أسبابه العوامل الجغرافية والطبيعية واختلاف توزيعها فيما بين الدول، ولذلك يفترض عليها أن تتخصص بإنتاج السلع التي تؤهلها إمكانياتها الاقتصادية بإنتاجها بتكاليف نسبية أقل، أي تصدر السلعة التي تكون تكلفتها النسبية قبل قيام التجارة - أقل من تكلفتها النسبية في الخارج، وتستورد السلعة التي تكون تكلفتها النسبية أكبر منها في الخارج، وهذا ما يعرف بالميزة النسبية، وأساسها هو الاختلاف في تكاليف إنتاج السلعة، والسبب الآخر لقيام التجارة هو

التباين في التكنولوجيا المستخدمة بالإنتاج من دولة لأخرى، مما يؤدي إلى التباين في استخدام الموارد الاقتصادية والكفاءة الإنتاجية، كما أن قيام التجارة يكون بسبب الاختلاف في الأذواق بسبب التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، إذ أن المستهلكين في كل دولة يطلبون السلع ذات الجودة العالية لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، فضلاً عن وجود التعاون الدولي لتوثيق العلاقات التجارية بين الدول خاصة في الظروف الاعتيادية، أما في الحالات الاستثنائية فيكون أقل تأثيراً في إقامة تلك العلاقات (الصرن، ٢٠٠٠، ٢٧).

مما تقدم يتبين وجود أسباب متعددة لقيام التجارة الخارجية بين الدول، واستناداً إليها تهدف كل منها إلى تنشيط تبادلها الدولي، فضلاً عن سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك لإيجاد أسواق جديدة للسلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها، ويلاحظ أن الدول العربية تمتلك ثروات طبيعية كالنفط الخام ومشتقاته والمعادن وغيرها، وقد اتجهت إلى تطوير تجارتها مع العالم الخارجي، خاصة بعد التطورات التي حدثت في السوق النفطية، وتحسين التبادل التجاري مع الدول المتقدمة والنامية، وتوثيق العلاقات مع الشركاء التجاريين الرئيسين مما أدى إلى تزايد إجمالي قيمة التجارة الخارجية العربية، وهذا ما يوضحه الجدول ١ لاتجاهات تطور التجارة الخارجية للدول العربية للمدة (١٩٩٦ - ٢٠٠٧)، إذ أن الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت ٩,٨% من الصادرات العربية الإجمالي سنة ٢٠٠٧ بعد أن كانت ٨,٩% سنة ١٩٩٦، أما الصادرات إلى اليابان فقد انخفضت إلى ١١,٤% من الصادرات العربية الإجمالي سنة ٢٠٠٧ بعد أن كانت ١٧,٦% من الصادرات العربية الإجمالية سنة ١٩٩٦، أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوربي فقد انخفضت إلى ١٨,٣% من الصادرات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٧ بعد أن كانت ٢٦,٢% من الصادرات العربية الإجمالية سنة ١٩٩٦، أما بالنسبة إلى دول جنوب شرق آسيا فقد ارتفعت من ١٠,٩% ١٩٩٦ إلى ١٥% سنة ٢٠٠٧، وكذلك هي الحال مع باقي دول العالم الأخرى، إذ ارتفعت من ٢٨,٣% من الصادرات العربية الإجمالية سنة ١٩٩٦ إلى ٣٧,٢% من الصادرات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٧، وهذا يعني حدوث تغيير في التوزيع الجغرافي للصادرات العربية الإجمالية خلال المدة المذكورة وباتجاه دول جنوب شرق آسيا ودول العالم الأخرى.

أما الأهمية النسبية للصادرات العربية البينية فقد حافظت على نسبتها، إذ بلغت ٨,١% من الصادرات العربية الإجمالية سنة١٩٩٦، وأخذت بالارتفاع والانخفاض في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٨,٣% من الصادرات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٧، وذلك لعدم تطور الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية وتوجهها نحو العالم الخارجي (لاحظ الجدول ٣).

الجدول ١
اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية للمدة (١٩٩٦ -٢٠٠٧)

نسبة مئوية

السنوات / الدول	الصادرات												الاستيرادات											
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الدول العربية	٨,١	٨,٨	٨,٩	٨,٣	٧,٣	٧,٣	٨,٥	٨,٤	٨,٧	٧,٩	٨,٤	٨,٣	٩,٠٠	٩,١	٨,٦	٩,٤	١٠,٢	١٠,٦	١١,٨	١١,٢	١٢,٢	١٣,٧	١٤,١	١٢,١
الولايات المتحدة	٨,٩	٩,٣	٩,٩	١٠,٢	١٠,٧	١١,٨	١١,٠٠	١٢,١	١١,٧	١١,٤	١١,٨	٩,٨	١٣,٠٠	١٣,٠٠	١٢,٨	١٣,٧	١٤,٤	٩,٥	٨,٦	٧,٢	٧,٧	٨,٥	٩,٤	٩,٢
اليابان	١٧,٦	١٨,١	١٨,٠٠	١٨,٤	١٥,٦	١٥,٦	١٤,٠٠	١٤,٠٠	١٣,٠٠	١٤,٠٠	١٥,٧	١١,٤	٦,٢	٦,٩	٧,٨	٧,٩	٩,٢	٦,٠٠	٦,٣	٦,٠٠	٥,٣	٥,٠٠	٥,١	٥,٥
الاتحاد الأوربي	٢٦,٢	٢٤,٨	٢٥,٦	٢٧,١	٢٧,٩	٣٣,٨	٣٧,٦	٣٦,٨	٣٢,٢	٢٣,٨	٢٢,٧	١٨,٣	٤١,٢	٤٠,٧	٣٨,٥	٤٠,٨	٤٢,١	٣٨,١	٣٢,٩	٣٣,٩	٣١,٨	٤٠,٣	٣٦,٦	٣٦,٠٠
دول جنوب شرق آسيا	٢٦,٢	٢٤,٨	٢٥,٦	٢٧,١	٢٧,٩	٣٣,٨	٣٧,٦	٣٦,٨	٣٢,٢	٢٣,٨	٢٢,٧	١٨,٣	٤١,٢	٤٠,٧	٣٨,٥	٤٠,٨	٤٢,١	٣٨,١	٣٢,٩	٣٣,٩	٣١,٨	٤٠,٣	٣٦,٦	٣٦,٠٠
باقي دول العالم	١٠,٩	١١,٧	١٠,٨	١٢,٠	١٢,٧	١٣,١	١٣,٥	١٣,٧	١٣,٥	١٤,٠	١٤,٣	١٥,٠	٥,٤	٥,٩	٥,٦	٦,٠	٦,٣	٧,٠	٧,٣	٧,٩	٧,٧	٩,٥	١٠,٠	١٠,٥
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

أما اتجاهات الاستيرادات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفضت من ١٣% من الاستيرادات العربية الإجمالية سنة ١٩٩٦ إلى ٩,٢% من الاستيرادات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٧، وكذلك الحال مع اليابان فقد كانت ٦,٢% من الاستيرادات العربية الإجمالية سنة ١٩٩٦، وانخفضت إلى ٥,٥% من الاستيرادات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٧، وكذلك الحال مع الاتحاد الأوربي فقد بلغت النسبة ٤١,٢% سنة ١٩٩٦، وانخفضت إلى ٣٦% سنة ٢٠٠٧، إلاّ أن الحال تختلف مع دول جنوب شرق آسيا، فقد ارتفعت من ٥,٤% من الاستيرادات العربية الإجمالية ١٩٩٦، إلى١٠,٥% من

الاستيرادات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٧، وكذلك هي الحال مع بقية دول العالم، إذ ارتفعت من ٢٥,٢% من الاستيرادات العربية الإجمالية سنة ١٩٩٦ إلى ٢٦,٧% من الاستيرادات العربية الإجمالية سنة٢٠٠٧، مما يدل أيضاً على تغيير التوزيع الجغرافي للاستيرادات العربية الإجمالية إلى دول جنوب شرق آسيا ودول العالم الأخرى خلال المدة المذكورة، أما فيما يخص الاستيرادات العربية البينية فقد ارتفعت نسبتها من ٩% من الاستيرادات العربية الإجمالية سنة ١٩٩٦ إلى ١٢,١% من الاستيرادات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٧، وذلك لحدوث تطور متواضع في الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية، ووجود مجموعة من الصعوبات أمام تطور التجارة العربية البينية ومنها: المشاكل الإدارية وتدهور الوضع السياسي والصراعات الداخلية، وعدم توافر البنى التحتية الأساسية للتبادل التجاري من موانئ بحرية ومطارات جوية ووجود العجز في الموارد المالية وانخفاض مستوى تدريب الكوادر البشرية لبعض الدول العربية، مما أدى إلى انخفاض التبادل التجاري فيها بينها (عبد الله، ٢٠٠٧، ٧).

وقد حاولت جامعة الدول العربية منذ ثمانينات القرن الماضي تحقيق الاتحاد الاقتصادي العربي لتوزيع التجارة العربية البينية التي بلغت نسبتها ١٠% من إجمالي التجارة الخارجية العربية كمتوسط لمدة البحث، وقد أعد مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية إستراتيجية للعمل الموحد لتنمية التجارة البينية للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠)، إذ تضمنت برنامجاً تنفيذياً بأربع مراحل رئيسة، الأولى تضمنت إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والثانية إقامة الاتحاد الجمركي العربي، والثالثة الاتجاه إلى السوق العربية المشتركة، والرابعة إقامة الاتحاد الاقتصادي العربي.

ومن الجدير بالذكر إن تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تواجهها مجموعة من الصعوبات منها: تزايد الرسوم الجمركية والقيود الإدارية، إعادة تسعير السلع والخدمات، أضف إلى ذلك وجود المشاكل النقدية المرتبطة بالقيود التي تفرضها بعض الدول العربية ضمن إجراءات التحويل، فضلاً عن رسوم تصديق القنصليات العربية على شهادات المنشأة والقيود الخاصة بالاستيرادات.

وهناك انخفاض في التجارة البينية العربية، إذ بلغت ما يقارب ١٠% من التجارة الخارجية العربية الإجمالية في أحسن الأحوال كمتوسط للمدة (١٩٩٦ -٢٠٠٧)، في حين استيراداتها من العالم الخارجي قد بلغت ٩٢% من إجمالي الاستيرادات العربية، وذلك لانخفاض الإنتاج المحلي للقطاعات السلعية خاصة الصناعي والزراعي (إبراهيم، ٢٠٠٦، ٢).

واستناداً إلى ذلك لا يمكن تطوير التجارة العربية البينية إلاّ إذا تم معالجة عدم التوازن في الهياكل الإنتاجية، كما إن الدول العربية خاصة النفطية تنتج وتصدر النفط الخام، واستهلاكها ما يقارب ١٧% من الإنتاج النفطي الخام، وإنها توجه الإيرادات من الصادرات النفطية لاستيراد السلع الزراعية خاصة الحبوب لتزايد الطلب عليها، أما السلع المصنعة فتشكل ٦٧% من الاستيرادات العربية الإجمالية كمتوسط لمدة البحث، كما تشكل الصادرات النفطية ٧٠% من الصادرات العربية الإجمالية كمتوسط للمدة نفسها، مما يتطلب توزيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الإنتاج السلعي المحلي الزراعي والصناعي مع الأخذ بالاعتبار الجودة والنوعية (نعوش، ٢٠٠١، ٥).

الجدول ٢

اتجاهات التجارة العربية وأهميتها النسبية إلى التجارة العالمية للمدة ١٩٩٦ -٢٠٠٧

(مليار دولار)

المؤشرات / السنوات	التجارة العربية		التجارة العالمية		الأهمية النسبية %		إجمالي التجارة العربية (٥)	إجمالي التجارة العالمية (٦)	الأهمية النسبية % ٦/٥
	صادرات (١)	استيرادات (٣)	الصادرات (٢)	الاستيرادات (٤)	٢/١	٤/٣			
١٩٩٦	١٦٣,٨	١٣٩,٤	٥,٢٧٣,٩	٥,٣٦٨,٢	٣,١	٢,٥	٣٠٣,٢	١٠,٦٤٢,١	٢,٨
١٩٩٧	١٧٣,٢	١٤٢,٣	٥,٣٠٥,٠	٥,٤٧٠,٠	٣,٢	٢,٦	٣١٥,٥	١٠,٧٧٥,٠	٢,٩
١٩٩٨	١٥٥,٩	١٥٠,٢	٥,٣٩٦,٦	٥,٥٤٢,١	٢,٥	٢,٧	٣٠٦,١	١٠,٩٢٠,٧	٢,٦
١٩٩٩	١٦٢,٨	١٥١,٧	٥,٦٦٦,٣	٥,٨٢٢,٠	٢,٨	٢,٦	٣١٤,٥	١١,٤٨٨,٣	٢,٧
٢٠٠٠	٢٦٣,٣	١٥٧,٥	٦,٣٦٩,٢	٦,٦١٠,٣	٤,١	٢,٣	٤٢٠,٨	١٢,٩٧٩,٥	٣,٢
٢٠٠١	٢٣٨,١	١٦٦,٩	٦,١٣٤,١	٦,٤٠٩,٦	٣,٨	٢,٦	٤٠٥,٠	١٢,٥٤٣,٧	٣,٢
٢٠٠٢	٢٤٧,٤	١٧٥,٨	٦,٤٢٨,١	٦,٦٤٠,٠	٣,٨	٢,٦	٤٢٣,٢	١٣,٠٦٨,١	٣,٢
٢٠٠٣	٣٠٨,٢	١٩٨,٦	٧,٥١٠,٧	٧,٧٦٣,٣	٤,١	٢,٥	٥٠٦,٨	١٥,٢٧٤,٠	٣,٣
٢٠٠٤	٤٠٨,١	٢٥٨,٢	٩,١٣٣,٢	٩,٤٧٧,٠	٤,٤	٢,٧	٦٦٦,٣	١٨,٦١٠,٢	٣,٥
٢٠٠٥	٥٥٩,٤	٣١٤,٠	١٠,٣٧٠,٥	١٠,٧٤٧,٩	٥,٣	٢,٩	٨٧٣,٤	٢١,١١٨,٤	٤,١
٢٠٠٦	٦٥٩,٦	٣٧٣,١	١٢,٠٠٥,٢	١٢,٤٤٨,٩	٥,٤	٣,٢	١٠٣٢,٧	٢٤,٤٥٤,١	٤,٢
٢٠٠٧	٧٤٨,٦	٥٠٨	١٣,٧٤٧,٧	١٤,٣٩٩,١	٥,٤	٣,٥	١٢٥٦,٦	٢٨,١٤٦,٨	٤,٤

المصادر:

١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.
٢. رسلان خضور، تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة، دمشق، ٢٠٠٦، ص٣٥.
٣. المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد التاسع، الأمانة السنةة لجامعة الدول العربية، مصر، القاهرة، (١٩٩٠ -١٩٩٩).
٤. صندوق النقد الدولي: اتجاهات التجارة الخارجية، يونيو/٢٠٠٨.

* النسب المئوية من استخراج الباحث.

ويبين الجدول ٢ اتجاهات تطور التجارة العربية الإجمالية وأهميتها النسبية إلى التجارة العالمية للمدة (١٩٩٦ -٢٠٠٧)، إذ يتضح انخفاض الأهمية النسبية للصادرات العربية الإجمالية، إذ بلغت ٣,١% من الصادرات العالمية سنة١٩٩٦، واستمرت بالانخفاض للأعوام اللاحقة حتى وصلت إلى ٢,٨% سنة ١٩٩٩ ثم بدأت بالارتفاع والانخفاض في الأعوام اللاحقة حتى وصلت إلى ٥,٤% سنة ٢٠٠٧، وفيما يخص الأهمية النسبية للاستيرادات العربية فقد بلغت ٢,٥% من لاستيرادات العالمية سنة١٩٩٦، واستمرت بالتغير للسنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٣,٥% من الاستيرادات العالمية سنة ٢٠٠٧، كما يبين الجدول ٢ نسبة التجارة العربية إلى التجارة العالمية، إذ بلغت ٢,٨% سنة ١٩٩٦، واستمرت بالارتفاع والانخفاض للسنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٣,٥% سنة ٢٠٠٤، وأصبحت ٤,٤% سنة ٢٠٠٧، وهذه النسبة المتواضعة للتجارة العربية إلى التجارة العالمية كانت بسبب اعتماد اقتصاديات الدول العربية على سلعة أو سلعتين كونها وحيدة الجانب، فضلاً عن عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

اتجاهات تطور التجارة العربية البينية، وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي

تشير الإحصائيات إلى أن التجارة العربية البينية مازالت منخفضة، إذ بلغت ١٠% من إجمالي التجارة العربية الإجمالية، وهذا الانخفاض كان حافزاً على مستوى العمل الاقتصادي العربي في جامعة الدول العربية والاتفاقيات الجماعية المنظمة لها لإعادة النظر في وضع التجارة البينية، وتبين من خلال دراسة الأمانة السنة خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي أن من أهم أسباب هذا التدهور ما يأتي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤، ١٢٠):

- العقبات الهيكلية المرتبطة بضعف الهياكل الإنتاجية العربية وخروج بعض السلع من التبادل التجاري العربي كالنفط، الفوسفات، القطن، فضلاً عن عدم توفر طرق المواصلات ووسائل الاتصال والتخزين.
- الصعوبات المرتبطة بالتجارة العربية البينية ومنها: انخفاض التمويل والإجراءات الخاصة بكل دولة عربية كالقيود الكمركية المفروضة على الاستيراد والتصدير.
- تباطؤ التعاون الاقتصادي العربي نتيجة الخلافات السياسية بين الدول العربية، كذلك اعتماد معظم اقتصاديات تلك الدول على الإيرادات من الضرائب الكمركية لسد احتياجاتها المالية والتنموية.
- ندرة الكوادر الإدارية والفنية الكفوءة، وعدم الاتفاق على السلع المعفاة من الرسوم الكمركية، واستناداً إلى ذلك تمت المعالجة من قبل لجنة تنمية التجارة العربية في مجلس الوحدة الاقتصادية باتخاذ مجموعة من الإجراءات ضمن برنامجها للمدة (٢٠٠٣ -٢٠٠٨) وهي كالآتي (محمد، ٢٠٠٧، ٣):
  - التأمين على الصادرات البينية العربية.
  - تعويض الضرر من آثار انخفاض الموارد المالية ولا سيما من الرسوم الكمركية.
  - تشجيع الاستثمار العربي المشترك.
  - تمويل التجارة العربية البينية.
  - توحيد الإجراءات الكمركية، والتخفيف منها بخصوص الاستيرادات السلعية من الدول العربية.
  - تجنب الإغراق ومعالجة ذلك على المستوى العربي.
  - إلغاء القيود غير الكمركية لتسهيل التبادل التجاري العربي البيني.

ومن ملاحظة الجدول ٣ الذي يبين اتجاهات تطور التجارة البينية وأهميتها النسبية إلى التجارة العربية الإجمالية، إذ بلغت ٢٧ مليار دولار سنة ١٩٩٦، منها ١٤,٦ مليار دولار كصادرات سلعية و١٢,٤ مليار دولار كاستيرادات سلعية، وقد شكلت نسبة ٨,٩% من التجارة العربية الإجمالية التي بلغت ٣٠٣,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٦، ارتفعت إلى ٣٩,٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ وبنسبة ٩,٢% من التجارة العربية الإجمالية التي بلغت ٤٢٣,٢ مليار دولار للسنة نفسه، وقد وصلت إلى ١٠% من التجارة العربية الإجمالية التي بلغت ١٢٥٦,٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٧، ومن الجدير بالذكر القول إنه بالرغم من أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تبنى تنمية التجارة العربية البينية إلى ٢٠% من إجمالي التجارة العربية، إلا أنه لم يتحقق سوى ١١% منها، وذلك لوجود صعوبات تمت الإشارة إليها سابقاً، ويلاحظ من الجدول ٣ الأهمية النسبية للصادرات العربية البينية التي بلغت ١٤,٦ مليار دولار وبأهمية نسبية ٧,١% من الصادرات العربية الإجمالية التي

بلغت ١٦٣,٨ مليار دولار سنة ١٩٩٦، وارتفعت إلى ٢١,٣ مليار دولار، وبأهمية نسبية ٨,٥ من الصادرات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٢ البالغة ٢٤٧,٢ مليار دولار، واستمرت بالارتفاع والانخفاض للسنوات اللاحقة إلى أن وصلت إلى ٦٤,٨ مليار دولار وبأهمية نسبية ٩,١% من الصادرات العربية الإجمالية التي بلغت ٧٠٥,٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٧.

الجدول ٣
نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة العربية الخارجية ومع العالم الخارجي

(مليار دولار)

المؤشرات / السنوات	التجارة العربية البينية (١)	التجارة العربية الخارجية (٢)	% ٢/١	الصادرات البينية (٣)	الصادرات الخارجية العربية (٤)	% ٤/٣	استيرادات البينية (٥)	% ٦/٥	الاستيرادات الخارجية العربية (٦)	نسبة التجارة مع العالم الخارجي %
١٩٩٦	٢٧,٠	٣٠٣,٢	٨,٩	١٤,٦	١٦٣,٨	٨,٥	١٢,٤	٨,٦	١٣٩,٤	٩١,٤
١٩٩٧	٢٨,٠	٣١٥,٥	٨,٨	١٥,٨	١٧٣,٢	٨,٦	١٢,٢	٨,٤	١٤٢,٣	٩١,٦
١٩٩٨	٢٦,٢	٣٠٦,١	٨,٥	١٣,٧	١٥٥,٩	٩,٦	١٢,٥	٧,٥	١٥٠,٢	٩٢,٥
١٩٩٩	٢٧,٠	٣١٤,٥	٨,٥	١٤,٠	١٦٢,٨	٨,٦	١٣,٠	٧,٨	١٥١,٧	٩٢,٢
٢٠٠٠	٣١,٣	٤٢٠,٨	٧,٤	١٦,٣	٢٦٣,٣	٦,١	١٥,٠	٩,٥	١٥٧,٥	٩٥,٥
٢٠٠١	٣٣,٤	٤٠٥,٠	٨,٢	١٧,٧	٢٣٨,١	٧,١	١٥,٧	٩,٤	١٦٦,٩	٩٠,٦
٢٠٠٢	٣٩,٥	٤٢٣,٢	٩,٢	٢١,٣	٢٤٧,٤	٨,٥	١٨,٢	١٠,٣	١٧٥,٨	٨٩,٧
٢٠٠٣	٤٧,٠	٥٠٦,٨	٩,٤	٢٥,٣	٣٠٨,٢	٨,١	٢١,٧	١١,١	١٩٨,٦	٨٨,٩
٢٠٠٤	٦٢,٨	٦٦٦,٣	٩,٦	٣٤,٠	٤٠٨,١	٨,٣	٢٨,٨	١٠,٨	٢٥٨,٢	٨٩,٢
٢٠٠٥	٨٤,٠	٨٧٣,٤	٩,٦	٤٥,٢	٥٥٩,٤	٨,٠	٣٨,٨	١٢,٣	٣١٤,٠	٨٧,٧
٢٠٠٦	١٠٧,٩	١٠٣٢,٧	١٠,٤	٥٥,٤	٦٥٩,٦	٨,٣	٥٢,٥	١٤,٠	٣٧٣,١	٨٦,٠
٢٠٠٧	١٢٦,٣	١٢٥٦,٦	١٠,٠	٦٤,٨	٧٤٨,٦	٩,٠	٦١,٥	١٢,١	٥٠٨	٨٧,٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.
* النسب المئوية من استخراج الباحث.

وفيما يخص الاستيرادات العربية البينية فقد بلغت ١٢,٤ مليار دولار وبأهمية نسبية ٨,٦% من الاستيرادات العربية الإجمالية التي بلغت ١٣٩,٤ مليار دولار سنة ١٩٩٦، وارتفعت إلى ١٥,٧ مليار دولار، وبأهمية نسبية ٩,٤% من الاستيرادات العربية الإجمالية التي بلغت ١٦٦,٩ مليار دولار سنة ٢٠٠١، واستمرت بالارتفاع والانخفاض للأعوام اللاحقة حتى وصلت ٦١,٥ مليار دولار، وبأهمية نسبية ١٢,١% من الاستيرادات العربية الإجمالية البالغة ٥٠٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٧.

ويلاحظ بأنه على الرغم من تزايد الأهمية النسبية للتجارة البينية إلى التجارة العربية الإجمالية إلاّ أن نسبتها كانت متواضعة بالنسبة للتجارة العربية الإجمالية مع العالم الخارجي لمجموعة من الأسباب المذكورة آنفاً، إذ كانت التجارة العربية الخارجية الإجمالية مع العالم الخارجي تشكل نسبة ٩١,٤% في حين إن التجارة العربية البينية لا تشكل سوى ٨,٦% سنة ١٩٩٦، وأصبحت ٩٠,٦% سنة ٢٠٠١، في حين ارتفعت التجارة العربية البينية إلى ٩,٤% للسنة نفسه، فضلا عن انخفاض التجارة العربية

الخارجية الإجمالية إلى ٨٧,٩% سنة ٢٠٠٧، وبلغت التجارة العربية البينية ١٢,١% للسنة نفسه، لذلك لا بد من وضع البرامج الاقتصادية، وزيادة الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية لتحسين التجارة العربية البينية.

وتعد السعودية أهم سوق تصدير للدول العربية، إذ شكلت صادراتها ٥٠% من الصادرات العربية البينية سنة ٢٠٠٢ كما موضح في الجدول ٤، وتوزيعها الجغرافي كان إلى البحرين والسودان والصومال، كما أن سوريا، لبنان، اليمن أخذت نسبة ٢٥% من الصادرات العربية البينية.

الجدول ٤
ترتيب التجارة العربية البينية حسب الأهمية سنة ٢٠٠٢

مليون دولار

الترتيب	اسم الدولة	الصادرات	الاستيرادات	إجمالي التجارة
١	السعودية	٧٩٣٨,٥	١٩٠٦,٤	٩٨٤٤,٩
٢	الإمارات	٢٨٢٩	٢٠٧٦,٧	٤٩٠٥,٧
٣	عُمان	١٢٠٨,٩	٢١٠١,٤	٣٣١٠,٣
٤	العراق	١٣١١,١	١٠٤٧,١	٢٣٥٨,٢
٥	الأردن	١٠٤٤,٨	١٢٨٠,٥	٢٣٢٥,٣
٦	مصر	٧٣٦,٣	١٤٦١,٥	٢١٩٧,٨
٧	الكويت	٨٥٠,٣٠	١٣٢٤,٨	١٩٠٥,١
٨	سوريا	١٢٥٦,٩	٥٩٠,٢	١٨٤٧,١
٩	المغرب	٣١٦	١٣٩٤,٦	١٧١٠,٦
١٠	قطر	٧٧٣,٦	٥٨٣,٦	١٣٥٧,٢
١١	تونس	٦٣٩,٧	٦٦٨,٥	١٣٠٨,٢
١٢	ليبيا	٥٠٢,٤	٧٤٢,٥	١٢٤٤,٩
١٣	البحرين	٦٦٠	٥٦٦	١٢٢٦
١٤	السودان	٣١٨,٨	٨٩٩,٥	١٢١٨,٣
١٥	لبنان	٥٠٧,٥	٦٩٧,٣	١٢٠٤,٨
١٦	الجزائر	٤٧٤,٣	٤٦٢,٦	٩٣٦,٩
١٧	اليمن	١٦٣,٤	٥٥٣,٤	٧١٦,٨
١٨	جيبوتي	١٤٠,٧	١٦٠,٧	٣٠١,٤
١٩	الصومال	١٠١,٨	١٨٠,٥	٢٨٢,٣
٢٠	موريتانيا	١٠,٢	٦٧,١	٧٧,٣
المجموع		٢١٣٥١	١٨٢١١	٣٩٦٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٣.

أما فيما يخص الاستيرادات العربية البينية فنجد أن السعودية أيضاً أخذت نسبة ٥٠% من الاستيرادات البينية العربية، للسنة نفسه، وكان التوزيع الجغرافي لها من الإمارات، البحرين، السودان، الصومال، الكويت، مصر، المغرب.

مما سبق يتبين أن التجارة العربية البينية تتميز بالتركيز الجغرافي للصادرات والاستيرادات على شريك واحد أو اثنين، إذ أن اتجاه الصادرات البينية لدولة عمان يتركز

في الإمارات بنسبة ٦٢% ، كما تتركز الصادرات العربية البينية لكل من البحرين وقطر في السعودية والإمارات بنسبة ٥٠% و ٤٩% على التوالي سنة ٢٠٠٢، وكذلك تتركز الصادرات البينية للأردن في السعودية والعراق بنسبة ٢١% ٢٤% على التوالي للسنة نفسه.

أما بخصوص تركز الاستيرادات العربية البينية، فنجدها لعمان من الإمارات وبنسبة ٦٢% سنة ٢٠٠٢، وتونس تأتي من ليبيا وموريتانيا والجزائر وبنسبة ٥٠% للسنة نفسه (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣، ١٧٨)، ولم يطرأ تغيير واضح على اتجاهات التجارة بين الدول العربية، إذ تركز التبادل التجاري البيني في دول عربية متجاورة، ومثال ذلك قطر تركزت صادراتها البينية في الإمارات وبنسبة ٦٢% سنة ٢٠٠٦، وتونس إلى ليبيا بنسبة ٥٧% للسنة نفسه، واليمن إلى دولتين هما الإمارات بنسبة ٣٦% والسعودية بنسبة ٢٥%، وصادرات الجزائر بنسبة ٣٤% إلى المغرب و٣٣% إلى مصر للسنة نفسها، أما لبنان فتركزت صادراتها العربية البينية في ثلاث دول هي الإمارات وسوريا بنسبة ١٨% لكل منهما والسعودية بنسبة ١٥% وللسنة نفسها.

أما الاستيرادات البينية فقد تركزت استيرادات عمان من الإمارات بنسبة ٧٢% سنة٢٠٠٦، والأردن من السعودية بنسبة ٧٦% وموريتانيا من الجزائر بنسبة٣٠% والمغرب بنسبة ٢٧% للسنة نفسها، أما مصر فكانت من السعودية والكويت بالنسبتين ٣٦% و٢٧% على التوالي سنة ٢٠٠٦، ويتبين أن السعودية تعد المصدر الرئيس للاستيرادات البينية لعدد من الدول العربية، فضلا عن الأردن ومصر، إذ بلغت استيرادات البحرين من السعودية ٤٨% من استيراداتها البينية والمغرب ٨٥% وقطر ٤٦% والكويت ٣٨% وسوريا ٣٣% واليمن ٢٤% للسنة نفسها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧، ١٦٠).

وهناك مجموعة من الأسباب أدت إلى انخفاض التجارة العربية البينية، منها: تماثل الاقتصاديات العربية، مما أدى إلى تماثل الصادرات العربية البينية، ومثال ذلك سيطرة الوقود المعدني على الجزء الأكبر من الصادرات العربية الإجمالية، إذ بلغ ٧٥,٤% من الصادرات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٥ وارتفعت إلى ٧٦,٦% من الصادرات العربية الإجمالية، ثم جاءت المصنوعات بالمرتبة الثانية وبنسبة ١٢,٣% من الصادرات العربية الإجمالية للسنة نفسها، وانخفضت إلى ١١,٨% من الصادرات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٦، واستناداً إلى ذلك يلاحظ أن الصادرات العربية الإجمالية بعد استبعاد الوقود المعدني والمصنوعات تعد متواضعة (غصن، ٢٠٠٨، ١).

ولمعرفة ترتيب الدول العربية في التجارة العربية البينية يتضح من الجدول ٤ أن السعودية والإمارات تأتيان بالمرتبتين الأولى والثانية، الصومال وموريتانيا بالمرتبتين الأخيرتين، وكذلك من الجدول ٥ اتجاهات تطور التجارة الخارجية العربية وأهميتها النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق للمدة (١٩٩٦ -٢٠٠٧)، إذ يتضح أن الصادرات العربية متذبذبة ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى للسنوات ١٩٩٦ -٢٠٠١، ثم ترتفع تدريجياً للسنوات ٢٠٠٢ -٢٠٠٧، أما فيما يخص الاستيرادات العربية فنجدها بدأت بالارتفاع منذ سنة ١٩٩٦ واستمرت بالارتفاع ولغاية سنة ٢٠٠٧، وذلك لأن النفط مادة أساسية في الصادرات العربية الإجمالية، وأسعارها بدأت بالارتفاع لهذه المدة، مما أدى إلى ارتفاع الاستيرادات العربية الإجمالية، باعتبار أن الصادرات النفطية هي الممول

الرئيس لها، مما انعكس على الميزان التجاري العربي، إذ يعاني من العجز المستمر فيه للمدة (١٩٩٦ -٢٠٠٧) والجدول ٥ يوضح أيضاً تأثير الصادرات والاستيرادات العربية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٦ -٢٠٠٧)، إذ تبين أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد تذبذب بين الارتفاع والانخفاض للمدة (١٩٩٦ -٢٠٠٢)، ثم استمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى سنة ٢٠٠٥، وانخفض سنة ٢٠٠٦ ، ثم ارتفع سنة ٢٠٠٧، وذلك للأسباب المذكورة آنفاً، وكذلك يتضح بأن نسبة الصادرات الإجمالية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت متفاوتة، إذ بلغت أقل نسبة لها سنتي ١٩٩٨ و١٩٩٩ وبنسبة ٢٧% لكل منهما وأعلى نسبة لها كانت ٥١% سنة ٢٠٠٦، أما فيما يخص الاستيرادات العربية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية فقد بلغت ٢٠% سنة ٢٠٠٥ واستمرت بالارتفاع إلى أن وصلت إلى ٣٤% سنة ٢٠٠٧، وذلك للأسباب نفسها التي تم ذكرها سابقاً.

الجدول ٥

اتجاهات تطور التجارة الخارجية العربية وأهميتها النسبية إلى GDP بأسعار السوق الجارية للمدة ١٩٩٦ -٢٠٠٧

(مليار دولار)

المؤشرات / السنوات	الصادرات الإجمالية العربية (١)	الاستيرادات الإجمالية العربية (٢)	حالة الميزان التجاري (٣)		GDP الناتج المحلي الإجمالي (٤)	% ٤/١	% ٤/٢
١٩٩٦	١٦٣,٨	١٣٩,٤	+	٢٤,٤	٥٥٤,٢	٢٩	٢٥
١٩٩٧	١٧٣,٢	١٤٢,٣	+	٣٠,٩	٥٨٠,٥	٢٩	٢٤
١٩٩٨	١٥٥,٩	١٥٠,٢	+	٥,٧	٥٥٧,٩	٢٧	٢٦
١٩٩٩	١٦٢,٨	١٥١,٧	+	١١,١	٥٩٤,٨	٢٧	٢٥
٢٠٠٠	٢٦٣,٣	١٥٧,٥	+	١٠٥,٨	٦٧٥,٩	٣٨	٢٣
٢٠٠١	٢٣٨,١	١٦٦,٩	+	٧١,٢	٦٥٦,١	٣٦	٢٥
٢٠٠٢	٢٤٧,٤	١٧٥,٨	+	٧١,٦	٦٦٢,٤	٣٧	٢٦
٢٠٠٣	٣٠٨,٢	١٩٨,٦	+	١٠٩,٦	٧٢٢,٩	٤٢	٢٧
٢٠٠٤	٤٠٨,١	٢٥٨,٢	+	١٤٩,٩	٨٧٠,١	٤٦	٢٩
٢٠٠٥	٥٥٩,٤	٣١٤,٠	+	٢٤٥,٤	١,٥٦٦,٥	٣٥	٢٠
٢٠٠٦	٦٥٩,٦	٣٧٣,١	+	٢٨٦,٥	١,٢٧٦,٣	٥١	٢٩
٢٠٠٧	٧٤٨,٦	٥٠٨	+	٢٤٠,٦	١,٤٨٠,٤	٥٠	٣٤

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

* النسب المئوية من استخراج الباحث.

مما تقدم يتبين أن الأهمية النسبية للصادرات والاستيرادات العربية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من ارتفاعها لبعض الأعوام إلا أنها كانت متواضعة خلال مدة البحث.

أما فيما يخص التجارة العربية البينية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت نسبة منخفضة، إذ بلغت ١٠% من إجمالي التجارة العربية الإجمالية كمتوسط للمدة

(١٩٩٩ -٢٠٠٧)، فضلاً عن الثبات النسبي للتجارة العربية البينية إلى الناتج المحلي الإجمالي (العمري، ٢٠٠١، ٦٦). وذلك لوجود معوقات للتبادل التجاري البيني العربي ومنها: محدودية الإنتاج وعدم استخدام التقنيات الحديثة في التعبئة والتغليف والتسويق، وتركيز الاستثمارات في قطاعات غير منتجة للسلع القابلة للتجارة البينية، وتزايد الرسوم الكمركية والمعوقات الإدارية وصعوبات التمويل وغيرها والتي أثرت سلبياً في مستوى كفاءة التجارة العربية البينية.

اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية والبينية

إن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية يتضمن مكونات الصادرات والاستيرادات وهي (الأغذية والمشروبات، المواد الخام، الوقود المعدني، المنتجات الكيمياوية، الآلات ومعدات النقل، المصنوعات، وسلع أخرى)، إذ إن التقديرات الأولية لها صنفت بحسب المجموعات الرئيسة للسلع، وكان الوقود المعدني يحتل المرتبة الأولى من مكوناتها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦، ١٤٤).

ويبين الجدول ٦ اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية للمدة (١٩٩٦ -٢٠٠٧)، إذ يلاحظ من خلال اتجاه تطور مكونات الهيكل السلعي للصادرات ارتفاع الأهمية النسبية للوقود المعدني في إجمالي الصادرات العربية، إذ بلغت ٧١% من إجمالي الصادرات العربية سنة ٢٠٠٠، مقارنة بنسبة ٦٣,٣% سنة ١٩٩٩، ونتيجة لذلك انخفضت الأهمية النسبية للسلع الأخرى ومنها المصنوعات من ١٨,٩% سنة ١٩٩٩ إلى ١٤,٥% سنة ٢٠٠٠، كما انخفضت نسبة المواد الكيمياوية من ٥,٥% سنة ١٩٩٩ إلى ٥% سنة ٢٠٠٠، وكان هناك انخفاض بآلات ومعدات النقل والأغذية والمشروبات من ٤,٧% و٤,٣% سنة ١٩٩٩ على التوالي إلى ٣,٨% و٣% سنة ٢٠٠٠.

أما فيما يخص مكونات هيكل الاستيرادات السلعية فجاءت الآلات والمعدات بالمرتبة الأولى، إذ بلغت ١٤,٦% سنة ١٩٩٩ وأصبحت ١٤,٢ من إجمالي الاستيرادات العربية سنة ٢٠٠٠، وكان هناك انخفاض في المواد الكيمياوية، إذ بلغت ٨,٤% سنة ١٩٩٩ وأصبحت ٨,٢% سنة ٢٠٠٠، وانخفضت نسبة استيراد المصنوعات بشكل طفيف من ٢٨,٦% سنة ١٩٩٩ إلى ٢٨,٣% من إجمالي الاستيرادات العربية سنة ٢٠٠٠، وكذلك انخفضت الأغذية والمشروبات من ١٦,٤% سنة ١٩٩٩ إلى ١٢,٤% سنة ٢٠٠٠ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، ٧٢).

وكذلك يتبين من الجدول نفسه أن الوقود المعدني قد ارتفع إلى ٧٢,٦% من الصادرات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٤ إلى ٧٣,٤% من الصادرات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٥ نتيجة للارتفاع الواضح في الصادرات النفطية، وحافظت صادرات المصنوعات على المرتبة الثانية بالرغم من تراجع أهميتها النسبية في الصادرات العربية الإجمالية من ١٣,٩% سنة ٢٠٠٤ إلى ١٣,٢% سنة ٢٠٠٥، وجاءت الآلات ومعدات النقل في المرتبة الثالثة مع تراجع في نسبتها من ٣,٦% إلى ٣,٤% خلال المدة نفسها، وارتفعت نسبة المنتجات الكيمياوية من ٣% سنة ٢٠٠٤ إلى ٣,٣% سنة ٢٠٠٥، في حين تراجعت نسبة الأغذية والمشروبات من ٣,٢% إلى ٣% ونسبة المواد الخام من ٢,٦% إلى ٢,٤% للمدة نفسها.

الجدول ٦
مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية للمدة (١٩٩٦ -٢٠٠٧)

%

السنوات / البند السلعي	هيكل الصادرات												هيكل الاستيرادات											
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الأغذية والمشروبات	٣,٧	٣,٨	٥,٧	٤,٣	٣,٦	٣,٩	٤,١	٣,٦	٣,٢	٣,٠	٢,٤	٢,٢	١٥,٣	١٥,٠	١٤,٠	١٤,٦	١٤,٢	١٦,٠	١٦,١	١٤,٥	١٢,٧	١٤,٠	١١,٧	١٢,٧
المواد الخام	٢,٢	٢,٤	٣,٠	٢,٧	٢,٣	٢,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٦	٢,٤	٢,١	٢,١	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٤	٥,١	٥,١	٥,٢	٦,٠	٤,٩	٥,٠	٤,٩
الوقود المعدني	٧٢,٥	٧٠,٧	٥٥,٦	٦٣,٣	٧١,٠	٦٨,٣	٦٧,٥	٦٩,٦	٧٢,٦	٧٣,٤	٧٥,١	٧٥,٤	٤,٨	٤,٦	٣,٥	٤,٩	٦,٠	٤,٧	٤,٢	٤,٦	٥,١	٥,٨	٧,٠	٥,٩
المنتجات الكيمياوية	٤,٥	٥,٠	٦,٨	٥,٥	٥,٠	٤,٠	٣,٨	٣,٦	٣,٠	٣,٣	٤,٠	٣,٦	٨,٤	٨,٣	٨,٠	٨,٤	٨,٢	٩,١	٩,٠	٩,٢	٧,٩	٨,٤	٧,٨	٧,٩
الآلات ومعدات النقل	٣,١	٣,٤	٥,٧	٤,٧	٣,٨	٣,٩	٤,٢	٤,٠	٣,٦	٣,٤	٤,١	٤,٠	٣٣,٢	٣٣,٢	٣٤,٧	٣٤,٧	٣٤,٧	٣٦,٦	٣٦,٩	٣٧,٣	٣٦,٤	٣٧,٧	٣٨,٣	٣٨,٠
المصنوعات	١٣,٦	١٤,٣	٢٢,٥	١٨,٩	١٤,٥	١٥,٩	١٦,١	١٥,٣	١٢,٩	١٢,٢	١١,٦	١١,٨	٢٩,٧	٢٩,٤	٣٠,٣	٢٨,٦	٢٨,٣	٢٦,١	٢٦,٠	٢٦,٥	٢٦,٣	٢٨,١	٢٧,٥	٢٧,٨
سلع أخرى	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٥	١,٣	١,٥	١,٥	١,٢	١,٤	٠,٧	٠,٩	٣,٨	١,٩	٣,٩	٣,٤	٣,٣	٢,٤	٢,٨	٢,٧	٢,٩	٢,٧	٢,٧	٢,٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨.

أما فيما يخص مكونات الهيكل السلعي للاستيرادات العربية الإجمالية وبحسب الجدول نفسه فقد حافظت استيرادات الآلات ومعدات النقل على أكبر حصة في الاستيرادات العربية الإجمالية مع ارتفاعها من ٣٦,٤% سنة ٢٠٠٤ إلى ٣٧,٧% سنة ٢٠٠٥، وتلتها المصنوعات بالرغم من تراجعها من ٢٨,١% إلى ٢٦,٣% للسنتين المذكورتين، ثم جاءت بعدها الأغذية والمشروبات وتزايدت من ١٢,٨% إلى ١٤% خلال السنتين نفسها، وجاءت المنتجات الكيمياوية بالمرتبة الرابعة، وبلغت ٨,٩% سنة ٢٠٠٤ ، وأصبحت ٨,٤% سنة ٢٠٠٥، وتراجعت المواد الخام من ٦% إلى ٤,٩% لذلك السنتين،

أما الوقود المعدني فقد ارتفع بنسبة من ٥,١% سنة ٢٠٠٤ إلى ٥,٨% سنة ٢٠٠٥ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦، ١٤٣).

وكذلك من الجدول ٦ يلاحظ أن التقديرات الأولية للهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية في سنة ٢٠٠٧ مقارنة بسنة ٢٠٠٦ ، فالوقود المعدني ارتفعت نسبته بشكل متواضع من ٧٥,١% في سنة ٢٠٠٦ إلى ٧٥,٤% سنة ٢٠٠٧، وذلك لارتفاع قيمة الصادرات النفطية، وقد جاءت المصنوعات بالمرتبة الثانية بنسبة ١١,٨% من الصادرات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٧ مقارنة بسنة ٢٠٠٦ ، إذ بلغت ١١,٦%، واحتلت الآلات ومعدات النقل المرتبة الثالثة، إذ بلغت ٤% سنة ٢٠٠٧ ، وكانت بنسبة ٤,١% سنة ٢٠٠٦، وقد تلتها المنتجات الكيمياوية وبنسبة ٣,٦% سنة ٢٠٠٧ مقارنة بنسبة ٤% سنة ٢٠٠٦، ثم جاءت الأغذية والمشروبات بنسبة ٢,٢% والمواد الخام ٢,١% لسنة ٢٠٠٧ بعد أن كانت بنسبة ٢,٤% و٢,١% على التوالي سنة ٢٠٠٦.

أما فيما يخص الهيكل السلعي للاستيرادات العربية الإجمالية، فقد جاءت الآلات ومعدات النقل في المرتبة الأولى مع انخفاض نسبتها من الاستيرادات العربية الإجمالية إلى ٣٨% سنة ٢٠٠٧ بعد أن كانت ٣٨,٣% سنة ٢٠٠٦، وجاءت المصنوعات في المرتبة الثانية بنسبة ٢٧,٨% سنة ٢٠٠٧ بعد أن كانت ٢٧,٥% سنة ٢٠٠٦، ثم الأغذية والمشروبات التي ارتفعت إلى ١٢,٧% بعد أن كانت ١١,٧% خلال للمدة نفسها وقد بلغت المنتجات الكيمياوية ٧,٩% من الاستيرادات العربية الإجمالية سنة ٢٠٠٧ بعد أن كانت ٧,٨% سنة ٢٠٠٦، في حين انخفضت نسبة الوقود المعدني من ٧% إلى ٥,٩% للمدة نفسها، أما نسبة المواد الخام فقد تراجعت من ٥% إلى ٤,٩% للسنتين المذكورتين، في حين بلغت نسبة السلع غير المصنعة ٢,٨% سنة ٢٠٠٧ بعد أن كانت ٢,٧% سنة ٢٠٠٦ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨، ١٤٥).

مما تقدم يتبين أن صادرات الوقود المعدني تشكل نسبة مرتفعة في الصادرات العربية الإجمالية، وذلك لأن الاقتصاد العربي وحيد الجانب ويعتمد على سلعة النفط في صادراته، أما في جانب الاستيرادات فقد ارتفعت الاستيرادات، وذلك بسبب ضعف الصناعة العربية والاعتماد على الخارج، فضلاً عن المشاكل الإدارية وعدم الاستقرار السياسي وتدهور البنى التحتية.

أما فيما يخص مكونات الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية للمدة (١٩٩٦ - ٢٠٠٧) فيتبين من الجدول ٧ اتجاه تطور مكونات الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية، إذ احتلت المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى، وتلتها المواد الكيمياوية، ثم الأغذية والمشروبات والمصنوعات وأخيراً الآلات ومعدات النقل من سنة ١٩٩٦ إلى سنة ٢٠٠١، أما للمدة (٢٠٠٢ -٢٠٠٥) فقد احتل الوقود المعدني المرتبة الأولى، وجاءت الأغذية والمشروبات بالمرتبة الثانية، في حين كانت المواد الكيمياوية في المرتبة الثالثة، أما السلع الأخرى فقد حافظت على أهميتها النسبية، في حين جاءت المصنوعات في المرتبة الثانية، والآلات ومعدات النقل في المرتبة الثالثة تلتها المواد الكيمياوية في المرتبة الرابعة وأخيراً الأغذية والمشروبات في المرتبة الخامسة، وقد ظل الوقود المعدني في المرتبة الأولى للسنتين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

أما فيما يخص الاستيرادات العربية البينية فمن الجدول المذكور آنفاً، يلاحظ أن مواد الخام والوقود المعدني احتلت المرتبة الأولى، تليها المواد الكيمياوية ثم الأغذية

والمشروبات و المصنوعات وأخيراً الآلات والمعدات المدة (١٩٩٦ -٢٠٠١)، أما المدة (٢٠٠٢ -٢٠٠٤) فجاءت المواد الخام والوقود المعدني بالمرتبة الأولى، تليها الأغذية والمشروبات ثم المواد الكيمياوية والمصنوعات وأخيراً الآلات ومعدات النقل، وكان الاختلاف للسنتين ٢٠٠٥و٢٠٠٦، إذ احتل الوقود المعدني المرتبة الأولى، تليها المصنوعات في المرتبة الثانية، ثم الأغذية والمشروبات وبعدها المواد الكيمياوية وأخيراً الآلات ومعدات النقل، أما في سنة ٢٠٠٧ فكان الترتيب السابق نفسه ما عدا الآلات ومعدات النقل، إذ جاءت في المرتبة الرابعة، ثم المواد الكيمياوية في المرتبة الأخيرة.

إن الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية هو منخفض أيضاً حاله حال الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية للأسباب نفسها التي تم ذكرها آنفاً.

الجدول ٧
الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية للمدة (١٩٩٦ -٢٠٠٧)

%

السنوات / البند السلعي	هيكل الصادرات											هيكل الاستيرادات										
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الأغذية والمشروبات	١٤,٢	١٣,١	١٣,٠	١٣,٢	١٥,٩	١٤,٧	١٨,٢	١٧,٥	١٧,٨	١٢,٤	٨,٥	٧,٠	١٣,٠	١٤,٠	١٣,٩	١٤,٢	١٥,٤	١٥,٦	١٨,٧	١٧,٧	١٧,٤	١٣,٤	١٢,٦	١٢,٢
المواد الخام والوقود المعدني	٥٢,٠	٥٥,١	٥٥,٠	٥٥,٢	٥١,٩	٥٢,١	٥٢,٢	٥٢,٨	٥٤,٨	٥٩,٠	٥٦,٣	٦٠,٥	٥٣,٩	٥١,٨	٥٣,٠	٥٣,١	٤٩,٨	٥٠,٠	٥٢,٧	٤٩,٦	٥٠,١	٤٨,١	٤٨,٧	٥٢,٤
المواد الكيمياوية	١٨,٠	١٦,٢	١٦,٠	١٤,٥	١٨,١	١٨,٠	١٦,٢	١٥,٩	١٤,٦	٨,٠	٩,٣	٧,٩	١٧,٠	١٧,٠	١٦,٩	١٦,٤	١٧,٠	١٦,٠	١٧,٦	١٥,٣	١٥,٦	١٠,٧	١٠,٣	٨,٧
الآلات ومعدات النقل	٥,٤	٥,١	٥,٠	٥,١	٦,١	٦,٢	٥,٥	٥,٩	٥,٠	٦,٢	٩,٨	٩,٠	٤,٩	٤,٢	٤,٠	٤,١	٥,١	٦,٠	٧,٦	٧,٢	١٠,٢	٧,٩	١٠,٠	٩,٦
المصنوعات	١٠,٤	١١,١	١١,٠	١٢,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٩	٧,٩	٧,٨	١١,٤	١٦,٠	١٤,٦	١٢,٢	١٢,٠	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٧	١٢,٤	١٠,٢	٦,٧	١٧,٩	١٧,٤	١٧,٩	١٧,١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ١٩٩٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨.

الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وتشمل الآتي:

أولاً - الاستنتاجات

١. تبين أن الاقتصاديات العربية لها خصائص مشتركة منها، الاعتماد على سلعة واحدة هي النفط الخام لتمويل النمو في اقتصادياتها، إذ يشكل الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية.
٢. الاقتصاديات العربية لا تختلف في هيكليتها ومكوناتها عن بقية الدول النامية، إذ إنها تعتمد في تجارتها الخارجية اعتماداً أساسياً على المواد الأولية والمنتجات الغذائية.
٣. تبين من اتجاهات تطور التجارة الخارجية للدول العربية أن هناك ارتفاعاً مستمراً في تدفق الاستيرادات من الخارج وتناقص إيرادات الصادرات، مما نتج عنه عجز مستمر في الميزان التجاري لمعظم الدول العربية.
٤. تبين من اتجاهات تطور التجارة العربية البينية، انخفاض نسبة التجارة البينية بين الدول العربية خلال مدة الدراسة ومحدوديتها، وذلك للتماثل والتشابه في السلع والخدمات المنتجة من قبل الدول العربية.
٥. إن معظم الصادرات والاستيرادات في التجارة العربية البينية تتركز بين دول عربية متجاورة نظراً لانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق.
٦. إن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الإجمالية العربية لم تشكل إلا نسبة محدودة لا تتجاوز ١٠% في أحسن الأحوال حتى مع نهاية الفترة الانتقالية من تطبيق منطقة التجارة الحرة، وإن أحد أسباب تدني مستوى التجارة العربية البينية هي مسألة التشابه والتماثل بين اقتصاديات الأقطار العربية، وإن نسبة وزن النفط في التجارة العربية البينية هي أقل منه في التجارة الإجمالية، وهذا يعني أن النمو في التجارة العربية البينية –ولو كان محدوداً – نجم جزئياً عن نمو التجارة غير النفطية.

ثانياً - المقترحات

١. ضرورة استفادة الدول العربية المنظمة إلى منظمة التجارة العالمية، في محاولتها في تطوير تجارتها مع العالم الخارجي، وعقد الاتفاقيات التجارية الثنائية لتحقيق المكاسب والأرباح منها.
٢. التنسيق بين معظم الدول العربية لغرض التعاون وعقد الاتفاقيات التجارية منها لتطوير التجارة البينية وإيجاد منطقة تجارة حرة للاستفادة منها في المبادلات التجارية العربية.
٣. ضرورة الاهتمام بالندوات والمؤتمرات العلمية الخاصة بالتجارة الخارجية العربية، فضلاً عن التجارة البينية كمحاولة لزيادة أهمية التعاون التجاري بين الدول العربية.
٤. إعداد إستراتيجية متكاملة يمكن تنفيذها على مراحل لإنشاء شبكة من الطرق ووسائل النقل والاتصالات وخفض التكاليف التي تمثل قيداً أمام توسع التجارة العربية البينية ونموها المتوازن، وكذلك تفعيل أعمال برنامج التأمين على الصادرات العربية لخلق المناخ المناسب للاستثمار في مجال التجارة البينية، وكذلك إنشاء نقاط كمركية موحدة بين الأقطار العربية المشتركة بالحدود لتفادي تكرار عمليات الفحص والتدقيق وتوحيد النظم والإجراءات المتعلقة بالتجارة البينية العربية.

المراجع

١. إبراهيم، غسان عبد الهادي، ٢٠٠٦، التجارة العربية لبينية تتطلع لمستقبل أفضل، ما فيها البائس، الحوار المتمدن. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?

٢. خضور، رسلان، ٢٠٠٦، تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية - حالة سوريا - مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (٣) – دمشق - سوريا.

٣. الصرن، رعد حسن، ٢٠٠٠، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، الجزء الأول، دار رضا للنشر، دمشق.

٤. صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨، اتجاهات التجارة الخارجية.

٥. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد السنة ١٩٨٤، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام من ١٩٩٨ ولغاية ٢٠٠٨.

٦. عبد الله، حسين مرزوق ٢٠٠٧، التجارة الخارجية العربية... إلى أين؟، دار البحوث الاقتصادية، الإمارات.

٧. عبد الناصر، صبحي إبراهيم العمري، ٢٠٠١، العولمة الاقتصادية وأثرها على التجارة البينية للأقطار العربية للفترة ١٩٨٠ -١٩٩٨، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٨. عصن، زياد، ٢٠٠٨، التجارة العربية البينية نمو على إيقاع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، اسود وابيض، ٢٦٠ -٢٦١.

٩. المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي للفترة (١٩٩٠ -١٩٩٩) العدد التاسع، الأمانة السنةة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.

١٠. محمد، جبريل، ٢٠٠٧، التجارة العربية البينية، بين الواقع والخيال، موقع الإسلام اليوم، مفاهيم إدارية، الرياض، السعودية.

١١. نعوش، صباح، ٢٠٠٨، تحرير التجارة العربية البينية، مجلة المعرفة، حلقات خاصة، أبو ظبي.